

# صندوق التنمية للعراق والحساب اللاحق

مذكرة الأمور الظاهرة من عملية تدقيق السنة الحالية

تقرير المحافظات الممولة من الصندوق

٣١ كانون الأول ٢٠١٥

The logo for EY, consisting of the letters 'EY' in a bold, sans-serif font.

نبني عالماً  
أفضل للعمل

٣٠ ايلول ٢٠١٦

السادة رئيس وأعضاء لجنة الخبراء الماليين  
صندوق التنمية للعراق والحساب اللاحق  
بغداد - العراق

تحية طيبة وبعد،

نتيجة لعملية التدقيق التي قمنا بها لقيود وسجلات صندوق التنمية للعراق والحساب اللاحق للسنة المنتهية في ٣١ كانون الاول ٢٠١٥، وجدنا بعض الملاحظات حول الحسابات وأسلوب العمل ونظام الرقابة الداخلية والتي نوردنا راجين أن تال عنايتكم ومتابعتم.

عند التخطيط والقيام بعملية التدقيق، والتي قمنا بها ضمن نطاق العمل لتدقيق حسابات صندوق التنمية للعراق والحساب اللاحق، قمنا بمراجعة وتقييم أنظمة الرقابة الداخلية لغرض تحديد إجراءات التدقيق اللازمة لغرض إبداء رأينا حول القوائم المالية وليس لتقديم ضمانات بشأن أنظمة الرقابة الداخلية، وبناءً عليه لا يمكن الاعتماد على هذا التقرير للكشف عن جميع هذه المسائل. قد لا يحدد تدقيقنا كافة نقاط الضعف داخل أنظمتكم. إن الملاحظات والتوصيات المدرجة في جدول المحتويات المرفق قد لا تكون سجلاً شاملاً لكافة نقاط الضعف التي قد تكون قائمة.

إن الهدف من إعداد هذا التقرير هو فقط لمعلومات واستخدامات لجنة الخبراء الماليين وحكومة العراق وليس الهدف من إعداده ليستخدم من قبل أي جهة أخرى بخلاف هذه الجهات المحددة. ونظراً لأن الجهات الأخرى قد تسعى إلى استخدامه لأغراض مختلفة، فإنه يجب عدم الاقتباس من هذا التقرير أو الإشارة إليه أو عرضه على أي جهة أخرى (باستثناء المستشارين المهنيين للجهة المقدم إليها هذا التقرير الذين يتصرفون بهذه الصفة شريطة ان يقبلوا بأننا لا نتحمل أي مسؤولية أو التزام من أي نوع اتجاهاً فيما يتعلق بمضمون هذا التقرير) إلا إذا تم طلب ذلك بأمر من المحكمة أو السلطة التنظيمية من دون موافقتنا الخطية المسبقة. إننا لا نتحمل أي مسؤولية من أي نوع تتعلق أو تنتج عن أو تتصل بمحتويات هذا التقرير لجهات أخرى غير الجهة المقدم إليها هذا التقرير. إذا قامت أي جهة أخرى بإختيار الاعتماد بأي شكل من الاشكال على مضمون هذا التقرير، فإنه يمكنهم القيام بذلك بشكل كامل على مسؤوليتهم الخاصة.

سيكون من دواعي سرورنا أن نقوم بمناقشة هذه التوصيات معكم وكذلك مساعدتكم في تنفيذها.

ختاماً، نشكركم على إتاحة هذه الفرصة لنا لتقديم خدماتنا ونشكر كافة العاملين في جميع دوائر ومؤسسات الدولة لما أبدوه من تعاون لتسهيل مهمتنا، راجين لكم دوام التقدم والازدهار.

*EY*

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

إرنست ويونغ / العراق

رقم الصفحة

أ

ب

١

١٢

١٦

٢٤

٢٩

مفتاح الرموز

ملخص ملاحظات

الملاحظات

محافظة بابل

محافظة القادسية

محافظة النجف

محافظة واسط

محافظة البصرة

يحتوي هذا التقرير على الرموز التالية:

البيان	الرمز
تتعلق الملاحظة بضعف جوهري يؤثر في تحقيق الأهداف الأساسية أو النتائج المالية أو تؤثر في السمعة المهنية. نوصي بضرورة إتخاذ إجراءات معالجة فورية.	درجة المخاطرة عالية
تتعلق الملاحظة بالأمر متوسط الخطورة و التي قد تؤدي إلى ضعف في نظام الرقابة الداخلي و/أو كفاءة الأنشطة التشغيلية والتي يجب أن يتم الأفضاح عنها. نوصي بإتخاذ إجراءات معالجة خلال فترة قصيرة.	درجة المخاطرة متوسطة
تتعلق الملاحظة بأمر قمنا بملاحظتها قد لا تؤثر على نظام الرقابة الداخلي و/أو فاعلية وكفاءة الأنشطة التشغيلية، ولكن يجب الإهتمام بها من قبل الإدارة. نوصي بإتخاذ إجراءات معالجة خلال فترة معقولة.	درجة المخاطرة منخفضة

رقم الصفحة	المحافظة	الملاحظة	درجة المخاطرة
٢	محافظة بابل	عدم وجود هيكل تنظيمي للمحافظة محدث ومصادق عليه	درجة المخاطرة متوسطة
٣	محافظة بابل	التأخر في أعداد الحسابات الختامية / موازنة الخطة الاستثمارية لعام ٢٠١٥	درجة المخاطرة متوسطة
٤	محافظة بابل	سجلات التوحيد الخاصة بالمحافظة	درجة المخاطرة عالية
٥	محافظة بابل	الاعتمادات المستندية	درجة المخاطرة عالية
٦	محافظة بابل	السلف الموقوفة	درجة المخاطرة عالية
٧	محافظة بابل	عدم وجود تنسيق بين اقسام العقود الحكومية	درجة المخاطرة عالية
٨	محافظة بابل	قسم التدقيق والرقابة الداخلية	درجة المخاطرة عالية
٩	محافظة بابل	آلية صرف الرواتب	درجة المخاطرة عالية
١٠	محافظة بابل	عقد ٢/ بلدية الحلة	درجة المخاطرة عالية
١١	محافظة بابل	التأخر بأعداد الملاك المشغول للمحافظة لعام ٢٠١٥	درجة المخاطرة عالية
١٣	محافظة القادسية	عدم تسهيل مهمة فريق العمل	درجة المخاطرة عالية
١٤	محافظة القادسية	ضعف مهام قسم الرقابة والتدقيق الداخلي	درجة المخاطرة متوسطة
١٥	محافظة القادسية	عدم وجود هيكل تنظيمي و وصف وظيفي رسمي	درجة المخاطرة متوسطة
١٧	محافظة النجف	غياب التنسيق في اعداد موقف العقود الحكومية	درجة المخاطرة عالية
١٨	محافظة النجف	عقد اعمال طرق مدينة العلم	درجة المخاطرة عالية
١٩	محافظة النجف	منح المدد الاضائية وتدني نسب انجاز العقود	درجة المخاطرة عالية
٢٠	محافظة النجف	مصادقة السجلات المالية والبيانات الختامية	درجة المخاطرة متوسطة
٢١	محافظة النجف	أرصدة السلف والامانات الموقوفة	درجة المخاطرة متوسطة
٢٢	محافظة النجف	ضعف مهام قسم الرقابة والتدقيق الداخلي	درجة المخاطرة متوسطة
٢٣	محافظة النجف	عدم وجود هيكل تنظيمي ووصف وظيفي رسمي	درجة المخاطرة متوسطة
٢٥	محافظة واسط	عدم مصادقة البيانات المالية الختامية	درجة المخاطرة متوسطة
٢٦	محافظة واسط	آلية صرف الرواتب	درجة المخاطرة متوسطة
٢٧	محافظة واسط	عدم مصادقة سجل التوحيد للبيانات المالية الخاص بالخطة والاستثمارية	درجة المخاطرة متوسطة
٢٨	محافظة واسط	تأييد المبالغ الممولة من قبل وزارة المالية	درجة المخاطرة متوسطة
٣٠	محافظة البصرة	عقد رقم ٣/٥٠ / طرق وجسور / ٢٠١٢	درجة المخاطرة عالية
٣٢	محافظة البصرة	سلف من تخصيصات الموازنة التشغيلية الى حسابات تنمية الأقاليم	درجة المخاطرة عالية
٣٣	محافظة البصرة	السلف الموقوفة	درجة المخاطرة عالية
٣٤	محافظة البصرة	ضعف مهام قسم الرقابة والتدقيق الداخلي	درجة المخاطرة عالية
٣٥	محافظة البصرة	آلية صرف الرواتب	درجة المخاطرة عالية

## محافظة بابل

الملاحظة:

من خلال زيارتنا لمحافظة بابل، لاحظنا ان المحافظة لا تمتلك هيكل تنظيمي محدث ومصادق عليه من قبل الجهات المختصة، حيث ان الهيكل التنظيمي للمحافظة المعمول به يعود لعام ٢٠٠٨ وغير شامل لجميع أقسام ووحدات المحافظة التي تم استحداثها، مثال على ذلك: -

أ- قسم الشؤون الإدارية.

ب- قسم الشؤون القانونية.

ت- قسم الشؤون الفنية.

ث- قسم الإيرادات

التوصية:

- نوصي المحافظة بضرورة إعداد هيكل تنظيمي محدث يشمل جميع اقسام ووحدات المحافظة والمصادقة عليه من قبل الجهات المختصة.

رد الإدارة:

درجة المخاطرة متوسطة

٢. التأخر في اعداد الحسابات الختامية/ موازنة الخطة الاستثمارية لعام ٢٠١٥

الملاحظة:

من خلال زيارتنا لمحافظة بابل، لاحظنا ان المحافظة لم تقم بأعداد الحسابات الختامية لعام ٢٠١٥ الخاصة بالموازنة الاستثمارية للمحافظة وإرسالها إلى ديوان الرقابة المالية من اجل تدقيقها والمصادقة عليها لغاية تاريخ زيارتنا في ٣٠ آب ٢٠١٦، خلافا لتعليمات تنفيذ الموازنة الاتحادية لعام/٢٠١٦، القسم الاول-٥.

التوصية:

نوصي محافظة بابل بضرورة الالتزام بتعليمات تنفيذ الموازنة الاتحادية لعام/ ٢٠١٦ القسم الاول-٥.

رد الادارة:



## ٣. سجلات التوحيد الخاصة بالمحافظة

## درجة المخاطرة عالية

الملاحظة:

- من خلال زيارتنا لمحافظة بابل، لاحظنا ما يلي:
- لم تتم المحافظة بأعداد سجل التوحيد لعام ٢٠١٥ الخاص بالموازنة التشغيلية للمحافظة وإرسالها لوزارة المالية لأغراض المطابقة والمصادقة.
  - لم يتم المصادقة على سجلات التوحيد الخاصة بالمحافظة للموازنة التشغيلية والاستثمارية لعام ٢٠١٤ من قبل وزارة المالية.
- إن التأخير في اعداد سجلات التوحيد يؤدي الى تأخر اعداد المطابقات مع وزارة المالية ووزارة التخطيط وكشف الفروقات ومعالجتها في الوقت المناسب.

التوصية:

- نوصي محافظة بابل بضرورة الالتزام بمايلي:
- اعداد سجل التوحيد الخاص بالموازنة التشغيلية لعام ٢٠١٥ وإرساله لوزارة المالية لأغراض المطابقة المصادقة.
  - المتابعة مع وزارة المالية من اجل المصادقة على سجلات التوحيد الخاصة بالأعوام السابقة للموازنة الاستثمارية والتشغيلية.

درجة المخاطرة عالية

٤. الاعتمادات المستندية

الملاحظة:

من خلال زيارتنا لمحافظة بابل، لاحظنا وجود سلف اعتمادات مستندية مفتوحة من سنوات سابقة بمبلغ ٢٩,٠٩٨,١٩٩,٩٦٥ دينار عراقي، مثال على ذلك:

اسم المشروع	اسم الشركة	تاريخ السند	المبلغ - دينار عراقي
تجهيز اليات تخصصية الى مديرية مجاري بابل	شركة الغلواء	٣٠ كانون الثاني ٢٠١٤	٣,٦٥١,٩١٢,٠٠٠
تجهيز وفحص وتشغيل ونصب عجلات وكشف متفجرات	شركة HTD	٣٠ كانون الأول ٢٠١٤	١٨,٣٧٨,٤٩١,٩٩١
تجهيز ونصب محطات بث ارضي	شركة هواوي	٢ تشرين الثاني ٢٠٠٩	٦٢١,٣١٣,٤٩٢
تجهيز وفحص قابلات وأسلاك مختلفة	شركة دامسو	٣١ تشرين الاول ٢٠١٢	٤٣٣,٣٨٤,٠٦٥

التوصية:

نوصي المحافظة بضرورة متابعة الاعتمادات المستندية المفتوحة من سنوات سابقة واستحصال مبالغها.

رد الادارة:

الملاحظة:

من خلال مراجعتنا للحسابات الختامية الخاصة بالمحافظة، لاحظنا ان رصيد السلف الموقوفة كما في ٣١ كانون الاول ٢٠١٥ قد بلغ ٢٢,٩٣٧,٧٦٠,٥٦٩ دينار عراقي، نتيجة لوجود أرصدة موقوفة تعود لسنوات سابقة لم يتم تصفيتها لغاية تاريخ زيارتنا في ٣٠ آب ٢٠١٦.

التوصية:

نوصي المحافظة بضرورة العمل على متابعة وتصفية السلف الموقوفة من السنوات السابقة.

رد الادارة:

درجة المخاطرة عالية

٦. عدم وجود تنسيق بين اقسام العقود الحكومية

الملاحظة:

من خلال زيارتنا لمحافظة بابل/ قسم العقود الحكومية، لاحظنا وجود اختلاف في عدد العقود المستمرة المثبتة لدى قسم المتابعة ولدى قسم حسابات الخطة التابعين لقسم العقود الحكومية وكالاتي:

عدد العقود بموجب كشف قسم حسابات الخطة	عدد العقود بموجب كشف قسم المتابعة
١٥٥٥	٢٩٢

التوصية:

نوصي المحافظة/ قسم العقود الحكومية بضرورة التنسيق بشكل أكبر بين اقسامها من اجل تلافي أي فروقات بين الاقسام لكي تتمكن المحافظة من متابعة العقود بشكل أكثر كفاءة.

رد الادارة:

الملاحظة:

من خلال زيارتنا لمحافظة بابل لاحظنا ان حجم قسم التدقيق والرقابة الداخلية لا يتناسب مع حجم العمل في المحافظة، حيث يبلغ عدد موظفي قسم التدقيق ٧ موظفين فقط في حين ان عدد موظفي المحافظة يبلغ ٢,٦١٣ موظف، مما قد يؤدي الى عدم تمكن قسم التدقيق والرقابة الداخلية من أداء أعمالهم بالشكل المطلوب وفي الوقت المناسب وبالتالي عدم تغطية جميع أنشطة المحافظة.

التوصية:

نوصي المحافظة بضرورة الاهتمام بصورة أكبر بقسم التدقيق والرقابة الداخلية والعمل على تنسيب جزء من كادر المحافظة ممن يحملون شهادات محاسبية وتدقيقية.

رد الإدارة:

الملاحظة:

من خلال زيارتنا لمحافظة بابل، لاحظنا ان المحافظة تقوم بتحويل تخصيصات الرواتب الى الحسابات المصرفية للدوائر التابعة لها والمديريات الأخرى وبعد ذلك تقوم تلك الدوائر والمديريات بتوزيعها على موظفيها عن طريق الدفع النقدي. ان عملية الدفع النقدي تتحمل الكثير من المخاطر وتضعف إجراءات الرقابة المتمثلة بالسرقة والاختلاس.

التوصية:

نوصي محافظة بابل بخلق قاعدة بيانات تتضمن جميع موظفي المحافظة وفتح حسابات بنكية لكل الموظفين وان يتم تحويل رواتبهم الى حساباتهم المصرفية بشكل مباشر على ان يتم تحديث هذه القاعدة بشكل دوري لضمان صحة بياناتها. ان هذا الاجراء يؤدي الى:

- تعزيز اجراءات الرقابة على عملية الرواتب وتقليل السرقة والاختلاس.
- ضمان عدم السماح بتكرار الاسماء وبالتالي منع استلام الموظفين لأكثر من راتب.
- تقليل الوقت والجهد في عملية احتساب ودفع رواتب الموظفين الحاليين.

رد الإدارة:

الملاحظة:

من خلال مراجعتنا لأوليات العقد المرقم ٢/بلدية الحلة، لاحظنا ان موقع العمل غير مستملك بالكامل من قبل بلدية المحافظة بالإضافة الى احتواء موقع العمل على تجاوزات وتعارضات قانونية، وقد قامت المحافظة بمفاتحة السيد المحافظ لغرض توفير مبالغ لاستملاك القطع ورفع التجاوزات وتمت الاجابة بعدم توفر الاعتماد المالي خلافاً لتعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم ٢ لسنة ٢٠١٤ (الفصل الثاني -المادة ٢ - اولاً - ز)، والتي تنص على (ازالة المشاكل القانونية والمادية ان وجدت في موقع العمل وان يكون الموقع جاهزاً للمباشرة بتنفيذ العمل)، مما ادى الى التأخر كثيراً بالمباشرة بتنفيذ العمل.

التوصية:

نوصي المحافظة بضرورة الالتزام بتعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم ٢ لسنة ٢٠١٤.

رد الادارة:

الملاحظة:

من خلال زيارتنا لمحافظة بابل، لاحظنا ان المحافظة لم تقم بأعداد الملاك المشغول للمحافظة للسنة المالية المنتهية في ٣١ كانون الثاني ٢٠١٥ والمصادقة عليه من دائرة الموازنة في وزارة المالية.

التوصية:

نوصي المحافظة بضرورة إعداد الملاك المشغول للمحافظة لعام ٢٠١٥ واستحصال موافقة دائرة الموازنة في وزارة المالية.

رد الادارة:



## محافظة القادسية

الملاحظة:

خلال زيارتنا لمحافظة القادسية بتاريخ ٣١ آب ٢٠١٦ قمنا بتزويد المحافظة بكتاب الأمانة العامة لمجلس الوزراء بالعدد د.ت/٤/٠٣٨٤٨٤ بتاريخ ١٦ كانون الأول ٢٠١٥ وكتاب لجنة الخبراء الماليين بالعدد ٣٥ بتاريخ ٩ آب ٢٠١٦ ونسخة من متطلبات التدقيق الخاصة بعام ٢٠١٥ وذلك لغرض تسهيل مهمة فريق التدقيق. لم تقم الاقسام المعنية بتزويدنا بالبيانات المطلوبة لعملية التدقيق بالرغم من هامش المحافظ بتاريخ ٣١ آب ٢٠١٦ على متطلبات التدقيق، والآتي المتطلبات الرئيسية التي لم يتم تزويدنا بها:

١. كشف تفصيلي بكافة العقود المبرمة خلال عام ٢٠١٥ والعقود القائمة من سنوات سابقة كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٥.
٢. كشف بالمصروفات على مستوى العقود لعام ٢٠١٥.
٣. السجلات المالية والبيانات الختامية كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٥.
٤. كشف تحليلي بالسلف الامانات والدائون الموقوفة كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٥ للموازنة التشغيلية.
٥. المطابقات المصرفية مع سجلات المحافظة للسنة المنتهية كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٥.
٦. كشف تفصيلي بالاعتمادات المستندية القائمة كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٥.

التوصية:

نوصي المحافظة بضرورة التنسيق والتعاون مع فرق التدقيق وتوفير كافة البيانات المطلوبة لتسهيل مهمة فريق العمل.

رد الإدارة:

الملاحظة:

خلال زيارتنا لقسم التدقيق والرقابة الداخلية للمحافظة، لاحظنا عدم قيام القسم بإصدار تقارير فصلية أو سنوية موحدة بالملاحظات الخاصة بإجراءات عمل المحافظة والاكتفاء فقط بأبداء الرأي عن الملاحظات المثبتة بخصوص اجراءات العمل الروتينية إضافة إلى تدقيق المصروفات.

التوصية:

نوصي المحافظة بضرورة تفعيل دور الرقابة والتدقيق الداخلي بشكل أكبر وذلك لما تمثله كعنصر مهم في نظام الحوكمة وإدارة المخاطر، إذ يتعين دائماً أن يتم تصميم وتنفيذ نظام وإجراءات الرقابة الداخلية والاستجابة لمخاطر محددة، وبالتالي دعم تحقيق أهداف المحافظة، كذلك القيام بتحديد المهام والمسؤوليات لكافة اقسام المحافظة وذلك بهدف زيادة التعاون بين هذه الإدارات. إن الاهتمام بوجود مهارات وقدرات القائمين على نظام الحوكمة بالمحافظة يؤدي إلى تعزيز القدرة على القيام بمسؤوليات الرقابة الداخلية، كما أن ربط أهداف الرقابة الداخلية بأهداف المهام لكل فرد من أفراد المحافظة وإنجازها وفق المسؤوليات المتعلقة بكل من هؤلاء الأفراد بما يؤدي وبالإجمال إلى تحقيق أهداف الرقابة الداخلية.

رد الإدارة:

الملاحظة:

خلال زيارتنا للمحافظة، لاحظنا أن الهيكل التنظيمي المعد من قبلهم غير مصادق بشكل رسمي من قبل الجهات المعنية ولا يبين كافة أقسام المحافظة، وعدم وجود وصف كامل لمهام وواجبات كل قسم لغاية فترة التدقيق في شهر آب ٢٠١٦.

التوصية:

نوصي المحافظة بضرورة الإسراع بمصادقة الهيكل التنظيمي المعمول به وإضافة المهام والواجبات لكل قسم.

هذا الهيكل التنظيمي والوصف الوظيفي ينبغي أن يتضمن على الأقل الأمور التالية:

- التسلسل الوظيفي في المحافظة.
- المسؤوليات التنفيذية، المساعدون المباشرون وصلاحيات المصادقة.
- المسؤوليات التشغيلية للموظفين والواجبات المحددة الواجب تنفيذها.
- المسؤوليات الإدارية المطلوبة المتعلقة بالأداء الوظيفي.
- أية واجبات أخرى يرى المحافظ بضرورة تنفيذها تحت أي ظروف.

رد الإدارة:

## محافظة النجف

الملاحظة:

خلال زيارتنا لهيئة الاعمار التابعة لمحافظة النجف الاشرف، لاحظنا عدم توفر موقف شامل ومتكامل للعقود الحكومية الخاصة بالمشاريع الاستثمارية على مستوى المحافظة لدى قسم التخطيط والمتابعة وقسم العقود الحكومية، اذ ينبغي أن يتضمن موقف العقود كافة البيانات والمعلومات الضرورية لمتابعة الوضع المالي ونسب الانجاز للعقود او المشاريع.

كما لاحظنا عدم توفر قاعدة بيانات بالعقود والمشاريع الاستثمارية لدى قسم العقود الحكومية نتيجة لغياب الارشفة الالكترونية لاوليات العقود والمواقف المحدثه لها وعلى مستوى الوضع التعاقدى والمالى والفنى للمشروع.

أن عدم توفر موقف بالعقود او المشاريع يعد مؤشراً على غياب التنسيق بين اقسام المحافظة بتوفير البيانات والمعلومات الضرورية لمتابعة العقود والمشاريع.

لم يتم أبرام أي عقود او مشاريع خلال عام ٢٠١٥ وحتى آب ٢٠١٦ من قبل المحافظة وفقاً لكتاب هيئة الأعمار/محافظة النجف الأشرف بالعدد ٣٥٧٣ بتاريخ ٣٠ آب ٢٠١٦.

التوصية:

نوصي المحافظة بضرورة العمل على الاتي:

- اعداد قاعدة بيانات محدثة لمواقف العقود والمشاريع على مستوى المحافظة والارشفة الالكترونية لها.
- التنسيق بين اقسام المحافظة (التخطيط والمتابعة، قسم العقود الحكومية وقسم الحسابات) في اعداد موقف شامل ومتكامل يخص العقود الحكومية على الموازنة الاستثمارية وكذلك الموازنة التشغيلية، موضحاً فيه المصروفات على مستوى العقد ونسب الانجاز المالى والفنى للعقود والمشاريع.

رد الإدارة:

## ٢. عقد اعمال طرق مدينة العلم

## درجة المخاطرة عالية

الملاحظة:

خلال زيارتنا لمحافظة النجف الاشرف، لاحظنا قيام المحافظة بأبرام عقد اعمال طرق مدينة العلم في النجف الاشرف مع شركة الجوهرة الماسية والياسر العالمية للمقاولات المحدودة بقيمة ٢,٧٢٦,٦٩٠,٠٠٠ دينار عراقي بتاريخ ١٠ أيلول ٢٠١٤.

تم أبرام العقد مع الشركة المذكورة دون التأكد من تهيئة الموقع المخصص لإقامة المشروع من حيث الاتي: (تخصيص الارض، ازالة المشاكل المادية) وهذا يخالف تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (٢) لسنة ٢٠١٤ المادة الثانية -أولاً- الفقرة (ز) التي نصت على: (أزالة المشاكل القانونية والمادية ان وجدت في موقع العمل وان يكون الموقع جاهزاً للمباشرة بتنفيذ العمل).

والجدول أدناه يوضح تفاصيل العقد المستمر من سنوات سابقة والذي مازال قائم كما في ٣١ كانون الاول ٢٠١٥:

اسم المشروع	اسم الشركة المنفذة	مبلغ العقد دينار عراقي	تاريخ توقيع العقد	تاريخ التوقف عن العمل	مدة العقد	مدة التوقف عن العمل	نسبة الانجاز الفعلي	المبالغ المدفوعة لغاية ٣١ كانون الأول ٢٠١٥
اعمال طرق مدينة العلم	شركة الجوهرة الماسية والياسر العالمية للمقاولات المحدودة	٢,٧٢٦,٦٩٠,٠٠٠	٢٠١٤/٩/١٠	٢٠١٤/٩/٢٢	٢٥٠ يوم	٧٣ يوم	%٤٠	ع.د ٦٦٤,٤١٠,٣٤٢

إن عدم تهيئة موقع العمل قبل إبرام العقد هو دليل على عدم وجود دراسة جدوى مناسبة للتأكد من توفير كل مستلزمات عملية التعاقد، وبالتالي قد يؤدي إلى تأخير إنجاز تلك المشاريع في الوقت المناسب حسب ما هو مخطط.

التوصية:

نوصي محافظة النجف الاشرف بضرورة تهيئة مواقع العمل قبل التعاقد والالتزام بتعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (٢) لسنة ٢٠١٤ (المادة الثانية -أولاً- الفقرة (ز)).

رد الإدارة:

الملاحظة:

خلال دراستنا لمشاريع وعقود محافظة النجف الاشرف، لاحظنا أن المدد الإضافية الممنوحة لبعض عقود المحافظة الخاصة بالخطة الاستثمارية وتنمية الاقاليم المستمرة من سنوات سابقة منها قد تجاوزت المدة التعاقدية للتنفيذ، حيث بينت تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (٢) لسنة ٢٠١٤ الفصل الخامس صلاحية اللجنة المركزية للمراجعة والمصادقة على الاحالة والتي نصت في الفقرة ثانياً – د على: (البت في طلبات تمديد المدة التي تزيد على (٢٥%) خمسة وعشرين من المئة من مدة العقد وفقاً للضوابط التي تصدرها وزارة التخطيط)، علماً اننا لم نلاحظ في التعليمات ما يشير الى ان هناك سقف زمني محدد للمدد الإضافية الممنوحة للعقود.

والجدول الآتي يوضح عينة من العقود المستمرة من سنوات سابقة ولازالت قائمة كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٥، ادناه المدد الإضافية الممنوحة للشركات المنفذة من تلك العقود لمشاريع تنمية الاقاليم الصادر من قبل هيئة الاعمار/ الدائرة القانونية بموجب الاوامر الادارية:

اسم المشروع	اسم الشركة المنفذة	مبلغ العقد (دينار عراقي)	تاريخ التعاقد	مدة تنفيذ العقد	المدة الإضافية الممنوحة	نسبة المدد الإضافية إلى الانجاز الفعلي	نسبة المدد الإضافية إلى الانجاز الفعلي	المبالغ المدفوعة لغاية ٣١ كانون الأول ٢٠١٥
تأهيل وتبليط وكريستون وأرصفة شوارع حي النصر في النجف	شركة المخاب والدر النفيس ولمعان الماس والصباح التقنية	٢٢,٦١٥,٩٥٠,٠٠٠	٢٠١٣/٩/١١	٦٦٠ يوم	٤٥٩ يوم	٧٠%	٥٥%	ع.د.١٤,٢٠٨,٦٧١,٩٥٧
اعمال طرق مدينة العلم في النجف الاشرف	الجوهرة الماسية والياسر العالمية	٢,٧٢٦,٦٩٠,٠٠٠	٢٠١٤/٩/١٠	٢٥٠ يوم	٢٣١ يوم	٩٢%	٤٠%	ع.د. ٦٦٤,٤١٠,٣٤٢
ربط مدارس مختلفة بالتيار الكهربائي	شركة البراء العالمية	٦٤٥,٢٥٨,٥٠٠	٢٠١٤/٩/٣٠	١٥٠ يوم	٢٢٥ يوم	١٥٠%	٢٣%	ع.د. ١٦,٧٦٢,٩١٢

التوصية:

نوصي المحافظة بالالتزام بتعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (٢) لسنة ٢٠١٤ المادة (٥- ثانياً - د)، كما نوصي وزارة التخطيط بضرورة وضع سقف زمني للمدد الإضافية الممنوحة بما لا يتجاوز مدة العقد الاصلية.

رد الإدارة:



الملاحظة:

خلال زيارتنا للمحافظة، لاحظنا عدم المصادقة على البيانات المالية الختامية للموازنة التشغيلية والاستثمارية لعامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥ من قبل ديوان الرقابة المالية الاتحادي.

كما لم يتم أعداد سجل التوحيد الخاص بالموازنة الاستثمارية لعام ٢٠١٥ من قبل المحافظة لغرض المصادقة من قبل وزارة المالية لغاية فترة التدقيق في شهر آب ٢٠١٦.

التوصية:

نوصي المحافظة بضرورة العمل على مايلي:

- الالتزام بتعليمات تنفيذ الموازنة الاتحادية لعام ٢٠١٥ القسم الأول-الفقرة خامساً والتي تنص على (يقتضي على وحدات الانفاق الالتزام بتقديم الحسابات الختامية لسنة ٢٠١٥ الى ديوان الرقابة المالية في موعد اقصاه ٣١ كانون الثاني ٢٠١٦ لغرض اجراء اعمال الرقابة والتدقيق عليها).
- المتابعة مع وزارة المالية من أجل المصادقة على سجلات التوحيد.

رد الإدارة:

## درجة المخاطرة متوسطة

## ٥. أرصدة السلف والأمانات الموقوفة

الملاحظة:

خلال زيارتنا إلى محافظة النجف الاشرف، لاحظنا وجود أرصدة موقوفة لحسابات السلف والأمانات في سجلات المحافظة ضمن الموازنة التشغيلية والموازنة الاستثمارية البعض منها مضى عليها أكثر من سنة ولم يتم تسويتها وفقاً للكشوفات التحليلية كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٥.

الجدول الآتي يوضح عينة عن حسابات السلف والامانات الموقوفة ضمن الموازنة التشغيلية كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٥:

تحليل عمر الرصيد الموقوف			الرصيد النهائي (دينار عراقي)	الحساب
اقل من سنة	أكثر من سنة واقل من ٣ سنوات	أكثر من ٣ سنوات		
-	١,٨٠٩,٢٦٦,٠٤٥	١٥٨,٦٦٣,٨١٦	١,٩٦٧,٩٢٩,٨٦١	سلف اللجان
٨٠٦,٨٣٩,١٥٠	١,١٩٥,٣٣٥,٤١٨	٢٧٨,٢٣٥,٩٦١	٢,٢٨٠,٤١٠,٥٢٩	أمانات مستلمة من الغير

كما لاحظنا وجود أرصدة موقوفة ضمن حسابات الأمانات (أمانات التوزيع الغير مدفوعة) ضمن الموازنة الاستثمارية لم يتم تسويتها وفقاً للكشوفات التحليلية كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٥، الجدول الآتي عينة عن تلك الامانات:

المبلغ (دينار عراقي)	رقم المستند	تاريخ المستند	البيان
٢٤,٠٠٥,٦٤٢,٦١٢	٦٦٠٧	٢٠١٤/١٢/٣١	عن ابطال الصكوك واخذها امانات توزيع لحين توفر رصيد في حسابنا
٧٥٠,٠٠٠,٠٠٠	١٣٣	٢٠١٤/٣/١٨	مشروع تصميم وتنفيذ محطة لمعالجة للمياه الثقيلة في البراكية في الكوفة/شركة F&B للاستثمار
٣٨٤,٥٠٠,٠٠٠	٤٨٠٧	٢٠١٣/٥/٢٩	مشروع تنفيذ شبكة مجاري مياه ثقيلة للانبوب الرئيسي في الكوفة/ الدوحة والفرقد

التوصية:

نوصي المحافظة بضرورة تسوية السلف والأمانات المتراكمة الموقوفة العائدة لسنوات سابقة والعمل على اطفائها بالسرعة الممكنة.

رد الإدارة

الملاحظة:

خلال مراجعتنا لقسم التدقيق والرقابة الداخلية للمحافظة، لاحظنا عدم قيام القسم بإصدار تقارير فصلية أو سنوية موحدة بالملاحظات الخاصة بإجراءات عمل المحافظة والاكتفاء فقط بأبداء الرأي عن الملاحظات المثبتة بخصوص اجراءات العمل الروتينية إضافة إلى تدقيق المصروفات.

التوصية:

نوصي المحافظة بضرورة تفعيل دور الرقابة والتدقيق الداخلي بشكل أكبر وذلك لما تمثله كعنصر مهم في نظام الحوكمة وإدارة المخاطر، إذ يتعين دائماً أن يتم تصميم وتنفيذ نظام وإجراءات الرقابة الداخلية والاستجابة لمخاطر محددة، وبالتالي دعم تحقيق أهداف المحافظة، كذلك القيام بتحديد المهام والمسؤوليات لكافة اقسام المحافظة وذلك بهدف زيادة التعاون بين هذه الإدارات. إن الاهتمام بوجود مهارات وقدرات القائمين على نظام الحوكمة بالمحافظة يؤدي إلى تعزيز القدرة على القيام بمسؤوليات الرقابة الداخلية، كما أن ربط أهداف الرقابة الداخلية بأهداف المهام لكل فرد من أفراد المحافظة وإنجازها وفق المسؤوليات المتعلقة بكل من هؤلاء الأفراد بما يؤدي وبالإجمال إلى تحقيق أهداف الرقابة الداخلية.

رد الإدارة:

الملاحظة:

خلال زيارتنا للمحافظة، لاحظنا أن الهيكل التنظيمي المعد من قبلهم غير مصادق بشكل رسمي من قبل من الجهات المعنية ولا يبين كافة أقسام المحافظة، وعدم وجود وصف كامل لمهام وواجبات كل قسم لغاية فترة التدقيق في شهر آب ٢٠١٦.

التوصية:

نوصي المحافظة بضرورة الإسراع بمصادقة الهيكل التنظيمي المعمول به وإضافة المهام والواجبات لكل قسم.

هذا الهيكل التنظيمي والوصف الوظيفي ينبغي أن يتضمن على الأقل الأمور التالية:

- التسلسل الوظيفي في المحافظة.
- المسؤوليات التنفيذية، المساعدون المباشرون وصلاحيات المصادقة.
- المسؤوليات التشغيلية للموظفين والواجبات المحددة الواجب تنفيذها.
- المسؤوليات الإدارية المطلوبة المتعلقة بالأداء الوظيفي.
- أية واجبات أخرى يرى المحافظ بضرورة تنفيذها تحت أي ظروف.

رد الإدارة:

## محافظة واسط

الملاحظة:

من خلال مراجعتنا لديوان محافظة واسط، لاحظنا أن البيانات المالية الختامية لعام ٢٠١٥ لم يتم المصادقة عليها من قبل ديوان الرقابة المالية ولغاية فترة التدقيق في شهر ايلول ٢٠١٦، بالرغم من ان ديوان محافظة واسط قام بتقديمها للمصادقة بتاريخ ٢٨ تموز ٢٠١٦. بالإضافة الى ذلك لم تتم المصادقة على البيانات المالية الختامية للعام ٢٠١٤ أيضاً لغاية فترة التدقيق المذكورة اعلاه.

التوصية:

نوصي ديوان محافظة واسط بضرورة ما يلي:

- ١- الالتزام بتعليمات تنفيذ الموازنة القسم الأول الفقرة (٥) والتي تقتضي تقديم حسابات ٢٠١٥ بموعد اقضاه ٣١ كانون الثاني ٢٠١٦ لغرض إجراء أعمال الرقابة والتدقيق.
- ٢- المتابعة مع ديوان الرقابة المالية من اجل المصادقة على البيانات المالية الختامية للأعوام ٢٠١٤، ٢٠١٥.

رد الإدارة:

الملاحظة:

من خلال مراجعتنا لديوان محافظة واسط لاحتظنا، ان ديوان المحافظة يعمل على دفع الرواتب نقدا الى الموظفين من خلال لجنة توزيع الرواتب، ان توزيع الرواتب بشكل نقدي يزيد نسبة الخطر في خسارة النقد كما انه قد يؤدي الى عدم الكشف عن وجود موظفين متغييبين عن العمل او غير حقيقيين من خلال تحويل موظفين اخرين لاستلام رواتبهم.

التوصية:

نوصي ديوان المحافظة بإنشاء حسابات بنكية لكافة موظفيها من اجل تجنب المخاطر المذكورة اعلاه والسيطرة على عملية ادارة النقد.

رد الإدارة:

درجة المخاطرة متوسطة

٣. عدم مصادقة سجل التوحيد للبيانات المالية الخاص بالخطة والاستثمارية

الملاحظة:

من خلال مراجعتنا لديوان محافظة واسط، لاحظنا أن سجل التوحيد للبيانات المالية الخاص بالخطة الاستثمارية لعام ٢٠١٥ لم يتم المصادقة عليها من قبل وزارة المالية ولغاية فترة التدقيق في شهر ايلول ٢٠١٦، بالرغم من ان ديوان المحافظة قام بتقديمها للمصادقة بتاريخ ١١ شباط ٢٠١٦.

التوصية:

نوصي ديوان محافظة واسط بضرورة المتابعة مع وزارة المالية من اجل المصادقة على سجل التوحيد لما له من اهمية كبيرة في التأكد من مطابقة البيانات المالية بين سجلات ديوان محافظة واسط وسجلات وزارة المالية.

رد الإدارة:



الملاحظة:

من خلال مراجعتنا لديوان محافظة واسط، لاحظنا أن اقسام الموازنة التشغيلية والخطة الاستثمارية لم يقومون بإرسال كتاب طلب تأييد رصيد المبالغ الممولة للرواتب والنفقات التشغيلية والمبالغ الممولة لمشاريع المحافظة من قبل وزارة المالية كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٥ ولغاية فترة التدقيق في شهر ايلول ٢٠١٦ .

التوصية:

نوصي ديوان محافظة واسط بضرورة إرسال طلب الى وزارة المالية من اجل تأييد رصيد المبالغ الممولة للموازنتين التشغيلية والخطة الاستثمارية كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٥ لأغراض إجراء المطابقة بين البيانات المثبتة في سجلات ديوان المحافظة وبين البيانات المثبتة في سجلات وزارة المالية.

رد الإدارة:

## محافظة البصرة

الملاحظة:

من خلال مراجعتنا لأوليات العقد المرقم ٥٠/٣/طرق وجسور/٢٠١٢ الموقع بتاريخ ٢٠١٣/٤/٨ (بناء جسر محمد باقر الصدر لربط ضفتي شط العرب)، لاحظنا ان المحافظة لم تقم بمتابعة الأرض المخصصة لإقامة الجسر، إذ وجد بعد توقيع العقد من قبل الشركات المنفذة أن الموقع غير جاهز للمباشرة بالعمل لوجود تجاوزات على الارض المخصصة للمشروع من قبل بعض العوائل، بالإضافة إلى وجود انابيب وأسلاك تعيق العمل، أدت الى توقف العمل خلافا لتعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم ٢ لسنة ٢٠١٤ (المادة الثانية-أولاً-الفقرة ز)، مما أدى الى منح الشركة المنفذة (١٢٧) يوم فترة توقف.

التوصية:

نوصي المحافظة بضرورة الالتزام بتعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم ٢ لسنة ٢٠١٤.

رد الإدارة:

الملاحظة:

من خلال مراجعتنا للحسابات الختامية/ الموازنة التشغيلية - محافظة البصرة، لاحظنا قيام المحافظة بمنح (١٤٧,٣٨٦,٩١٦) دينار عراقي خلال عام ٢٠١٤ كسلفة من مخصصات الموازنة التشغيلية الى حسابات تنمية الأقاليم وذلك عن رواتب مشاريع تنمية الأقاليم، خلافا لتعليمات تنفيذ الموازنة لعام ٢٠١٣ المادة (٧ و ٨).

التوصية:

نوصي المحافظة بضرورة الالتزام بتعليمات تنفيذ الموازنة الاتحادية.

رد الإدارة:

الملاحظة:

من خلال مراجعتنا للحسابات الختامية الخاصة بالمحافظة، لاحظنا وجود أرصدة موقوفة في حساب السلف تعود لسنوات سابقة لحسابات الخطتين (التشغيلية وتنمية الاقاليم) لم يتم تصفيتها لغاية تاريخ زيارتنا في ٢١ أيلول ٢٠١٦، حيث بلغت ارصدة السلف الموقوفة:

١- للحسابات التشغيلية (٣٢٢,٩١٤,٣٤٣,٣٦٥) دينار عراقي.

٢- لحسابات تنمية الأقاليم (٧٢١,٩٣٢,٥١٧,٣٨٠) دينار عراقي.

التوصية:

نوصي المحافظة بضرورة العمل على متابعة وتصفية السلف الموقوفة.

رد الادارة:

من خلال مراجعتنا لمهام قسم التدقيق والرقابة الداخلية لاحظنا ما يلي:

- لا توجد إجراءات واضحة أو خطة عمل للقسم.
- ضعف الدور الرقابي على عملية التعاقد والإحالة وإجراءات التعاقد بصورة عامة واقتصارها على التدقيق السابق للصرف.
- لا يقوم القسم بإجراء تدقيق مفاجئ للدوائر التابعة للمحافظة.
- عدم وجود تقارير تتضمن تفاصيل الحسابات الختامية الخاصة بالمحافظة وتحليل الأرصدة النهائية وبيان أسباب الاختلافات.
- حجم قسم التدقيق والرقابة الداخلية لا يتناسب مع حجم العمل في المحافظة، حيث يبلغ عدد موظفي قسم التدقيق ٤٧ موظف فقط في حين ان عدد موظفي المحافظة يبلغ ٢٨٧٤ موظف، مما قد يؤدي الى عدم تمكن قسم التدقيق والرقابة الداخلية من أداء أعمالهم بالشكل المطلوب وفي الوقت المناسب وبالتالي عدم تغطية جميع أنشطة المحافظة.

#### التوصية:

نوصي المحافظة بما يلي:

- ضرورة وضع دليل سياسات ومسؤوليات واضحة ومحددة لقسم التدقيق الداخلي .
- تحديد مهام ومسؤوليات قسم التدقيق الداخلي داخل المحافظة.
- وضع برنامج وخطط للتدقيق موافق عليها من الإدارة العليا وكما يجب أن تتضمن خطة التدقيق التركيز على تغطية مخاطر الأعمال وتناسبها مع أهداف المحافظة.
- زيادة الدور الرقابي على عملية التعاقد والإحالة إضافة للتدقيق السابق للصرف.
- لاهتمام بصورة أكبر بقسم التدقيق والرقابة الداخلية والعمل على تنسيب جزء من كادر المحافظة ممن يحملون شهادات محاسبية.

#### رد الإدارة:

## ٥. آلية صرف الرواتب

درجة المخاطرة عالية

الملاحظة:

من خلال تدقيقنا لمحافظة بالبصرة، لاحظنا ان المحافظة تقوم بتحويل تخصيصات الرواتب الى الحسابات المصرفية للدوائر التابعة لها والمديريات الأخرى وبعد ذلك تقوم تلك الدوائر والمديريات بتوزيعها على موظفيها عن طريق الدفع النقدي. ان عملية الدفع النقدي تتحمل الكثير من المخاطر وتضعف إجراءات الرقابة المتمثلة بالسرقة والاختلاس.

التوصية:

نوصي محافظة البصرة بخلق قاعدة بيانات تتضمن جميع موظفي المحافظة وفتح حسابات بنكية لكل الموظفين وان يتم تحويل رواتبهم الى حساباتهم المصرفية بشكل مباشر على ان يتم تحديث هذه القاعدة بشكل دوري لضمان صحة بياناتها. ان هذا الاجراء يؤدي الى:

- تعزيز اجراءات الرقابة على عملية الرواتب وتقليل السرقة والاختلاس.
- ضمان عدم السماح بتكرار الاسماء وبالتالي منع استلام الموظفين لأكثر من راتب.
- تقليل الوقت والجهد في عملية احتساب ودفع رواتب الموظفين الحاليين.

رد الإدارة:

إرنست ويونغ  
خدمات التدقيق والضرائب والمعاملات والاستشارات

عن إرنست ويونغ

تعتبر إرنست ويونغ إحدى المؤسسات الرائدة على مستوى العالم في مجالات التدقيق والضرائب والمعاملات والاستشارات، حيث تضم إرنست ويونغ عدد كبير من الموظفين يصل إلى ٢٣٠,٠٠٠ تجمعهم مجموعة من القيم المشتركة والالتزام الشديد بالجودة.

تحدث إرنست ويونغ الفرق من خلال مساعدة كوادرها وعمالها والمجتمعات الأوسع نطاقاً على تحقيق أهدافهم وصل إمكاناتهم .

تعتبر إرنست ويونغ عضواً في مؤسسة إرنست ويونغ العالمية المحدودة، ولكل منهما كياناً قانونية منفصلاً. ومؤسسة إرنست ويونغ العالمية المحدودة هي شركة محدودة بضمان وتعمل بالمملكة المتحدة ولا تقدم خدمات إلى العملاء. لمزيد من المعلومات عن مؤسستنا يرجى زيارة موقعنا الإلكتروني: [www.ey.com](http://www.ey.com).

تعود أعمال إرنست ويونغ في الشرق الأوسط إلى عام ١٩٢٣. على امتداد أكثر من ٩٠ سنة، نمت مؤسستنا وتطورت لتلبية الاحتياجات والتطورات القانونية والتجارية في المنطقة. لدينا عبر الشرق الأوسط أكثر من ٥,٠٠٠ فرد يتعاونون معاً من خلال ٢٠ مكتباً في ١٥ دولة عربية، يتفاسمون ذات القيم والالتزام الشديد بالجودة. نحن نحدث الفارق من خلال مساعدة فريقنا وعمالنا ومجتمعاتنا في تحقيق وتوظيف إمكاناتهم.

لمزيد من المعلومات يرجى زيارة الموقع الإلكتروني: [www.ey.com/me](http://www.ey.com/me)

هكذا نحدث الفرق في إرنست ويونغ

© 2016 إرنست ويونغ  
جميع الحقوق محفوظة

